

الفصل الرابع - المبحث الثاني

الزننازين في حالة الاعتقال... مفيد التذكير هنا، انه حينما جرى ترشيح محمود فنون وأحمد سعدات للمكتب السياسي في المؤتمر الرابع عام ١٩٨١، اعتذرا وأثرا تأدية كل المهام المطلوبة دون اللقب، وهذا حصل مع أعضاء آخرين رشّحوا للجنة المركزية العامة... ولكن الأمر لم يتوقف عند اعتذارهم بل ما استوجبه آليات العمل.

كانت تجربة الداخل تقوم على «العمل المتكلم» أولاً وعاشراً، أما المرتبة المركزية فتأتي حينما تفرض نفسها كمسار موضوعي وليس تعييناً بيروقراطياً... أي تأتي كتبويج لمسار يملي رأس قيادي له.

لهذا لم يكن غريباً أن يقود عضو قيادة منطقة لجنة فيها أعضاء من اللجنة المركزية والمكتب السياسي. ذلك أن الألقاب المركزية جاءت من المؤتمر ومعظمها من رفقاء الأسر وليس نتاجاً لسياق تنظيمي مرتبط بالعمل الحي، وهؤلاء الرفاق على قدر من الأخلاقية والثورية بحيث دأبوا على التعاون مع مسؤوليهم الأدنى مرتبة رسمية منهم ولكن الأكثر فاعلية عملية واستجابة لشروط اللحظة، فيما عدا رفيق لجنة مركزية وآخر مكتب سياسي، والأول تراخى اعتراضه بعد أن أنيطت به مهام إعادة البناء في منطقتة دون أن يثبت قدرة، والثاني لم يستأنف النشاط الحزبي مما اقتضى وضعه أمام مسؤولياته، دون جدوى، فجرى فصله بعد بضعة أشهر فيما كان العمل في ميسس الحاجة إليه، ولكن ليتبين لاحقاً، وفي مرحلة صعود الحزب وفعله الانتفاضي الواسع والمشرّف أنه أبعد كثيراً. وهذه حرية اختيار في نهاية المطاف، فالانتماء الحزبي ليس انتماءً طائفيًا أو عائلياً، إنما انتماء طوعي.

والقيمة الأساسية لقرار الرهان على الكادر الشبابي الصاعد الذي برهن جدارة أكثر من سواه بالعمل المتكلم» ولاحقاً بالصمود بالزننازين، أنه جاء منصة انطلاق لإعادة بناء الجبهة وقطع شوط أبعد في مرحلة التركيم والصعود، ولولا ذلك لما كانت جهوزيتنا جيدة في زمن الانتفاض الشعبي ولتناقلت الجبهة وترنحت كجسد شائخ.

«إذ لا يصلح التفكير التقليدي في وضع غير تقليدي» عبارة ردها مرات مسؤولنا وقتذاك متهمكاً ومنعظاً من الحكمة الواردة في أسطورة سرير بروكرست، وملخصها (أن ملكاً إغريقياً عزم على تزويج ابنته وافرة الجمال، فأطلق المناادي ينادي كل من يجد في نفسه الكفاءة من الأمراء والفرسان وعلية القوم. وقد نصب سريراً في خيمة بطول وعرض ابنته، يلقي عليه المتقدم لخطبتها، فإذا كان أنصر يملطه وإذا كان أطول يقصّه) أي حاول تفصيل الواقع حسب مقاييس نظرية وليس العكس.

وعليه، جاء القرار الاستثنائي متوائماً مع ظروف استثنائية ومنبثقاً منها، مستقوين ليس